



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المعادلات السياسية الجديدة لتوازنات السلطة

فراس طارق مكية



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المعادلات السياسية الجديدة لتوازنات السلطة

فراس طارق مكية *

أدى اختيار النظام الشمولي إلى اختيار الدولة العراقية الأولى 1921 - 2003 وكان إيداناً رسمياً بفشل مشروع الدولة، وفشل النخب السياسية والنخب الثقافية معاً في التوصل لهوية وطنية تعبر عن صيغة عادلة ومرضية؛ لتقاسم السلطة والثروة بين مكونات الشعب، بعد أن أُسست الدولة على أسس التمييز الطائفي والقومي الذي وصل إلى حد الإبادة الجماعية في الانتفاضة الشعبانية والأنفال.

بُنِيَ النظام السياسي للدولة العراقية الثانية - كَرَدَ فعلٌ على هذا الفشل - كما رسمه دستور 2005 على الديمقراطية التوافقية؛ لانعدام الثقة بين المكونات خشية استثثار إحداها بالسلطة، واحتكارها بما يعيد مأساة التجربة السابقة المرة.

وقد ضمنت الديمقراطية التوافقية تقسيم السلطة والدولة بين المكونات بما لا يسمح بعودة العسكرية، أو الشمولية، أو الدكتاتورية، أو الأوتوقراطية مرةً أخرى، ووفّرت بذلك التوازن الضروري في السلطة الذي يمنع من احتكارها، أو الاستثثار بها من قبل أي طرفٍ كان.

إلا أنّ الديمقراطية التوافقية هي عنوان آخر للفشل في بناء الهوية الوطنية؛ قاد - كما هو المتوقَّع - إلى الفشل مرةً أخرى في بناء الدولة، إذ تمنع نشوء دولة قوية منسجمة وتعزّز الانقسامات الموجودة فعلاً فقط للحيلولة دون الاختيار الذي وقع بالفعل مرتين في 2006 و2014، ومع ذلك استمر النظام بمعجزة تاريخية تثير الدهشة.

بيد أنّ متغيرات الواقع السياسي التي حكمت معادلات تأسيس النظام قد اختلفت كثيراً بما أنتج تخلصاً في التوازنات التي أبقّت على منظومة توزيع السلطة طوال العقدين الماضيين، فقد نفّست القوى السياسية المسيطرة على تمثيل المكونات الطائفية والقومية، وانكسر احتكارها لتمثيل مكوناتها التي استيقظت على اللعبة الحزبية، ومتاجرتها بالهويات الأساسية للمكونات وبدأت القوى الحزبية تصطف خلف محاور سياسية أخرى دون أن يعني ذلك بالطبع تجاوز الواقع الطائفي والقومي، أو تجاوز واقع انعدام الثقة، وإن خفَّ منسوبه إلى حدٍ كبير؛ إذ لا يمكن بسهولة أن

* * باحث سياسي.

تدوب الحساسيات بين المكونات بالكامل في بلدٍ قلقٍ مثل العراق مهما علت الشعارات الوطنية. أربكُ تبدُّل معادلات تداول السلطة التوازنات في توزيع السلطة بشدَّة، وهذا يقود بالضرورة إلى حتمية تبديل هذه المعادلات بما يضمن الحفاظ على التوازنات، وبمنع احتكار السلطة من قبل طرفٍ ما بأساليب مشرعة ديمقراطياً، ما لم يُعالج هذا التناقض الحاصل بين التوازنات التوافقية التي رسمها دستور 2005، وبين الواقع المتغيَّر في 2021، فإنَّ الصراع على السلطة قد لا يستمر ضمن معادلات التداول السلمي لها كما تلوح بوادره بين الفينة والأخرى.

يجب أن تتوازي أسس التوازنات الجديدة مع متغيَّرات اللعبة السياسية التي بدأت بالتحوُّل إلى صراع حزبي، وهذا تطوُّر سليم للعملية السياسية فيما لو كانت الأحزاب السياسية أحزاباً براجميةً حقيقيةً، وليس مجرد تكتلات انتخابية تتمحور حول زعامات شخصية. وتختلف التوازنات القائمة على الأسس الحزبية بالطبع عن تلك القائمة بين المكونات، وهذا ما يفرض الانتقال من الديمقراطية التوافقية إلى ديمقراطية الأغلبية، وما الانسداد الحالي إلا إرهاصات لهذا الانتقال الذي ينبغي أن تستوعبه القوى السياسية.

إنَّ معادلات ديمقراطية الأغلبية محكومة بتوازنات الأغلبية-المعارضة، وما لم تُضبط هذه التوازنات الجديدة فستغدو الانتخابات واجهةً لاحتكار السلطة، والاستئثار بها ببشاعة توازي بشاعة الأنظمة الشمولية، إذ ستحتكر الشرعية الديمقراطية بدلاً عن احتكار الشرعية الثورية.

ومن الواضح أنَّ توازنات الأغلبية-المعارضة مفقودة تماماً في دستور 2005 القائم على أساس توازنات الديمقراطية التوافقية، ولا يلوح في الأفق القريب أي احتمال ممكن لتعديل الدستور كعقد توافق عليه المكونات و/أو المواطنون في ظل الاستقطاب السياسي المتفاقم منذ 2019 بضراوة، وفي ظل ضيق أفق القوى السياسية المهيمنة، وعدم التفاتها لضرورة توافقها على رؤية مشتركة لهوية النظام وآليات توزيع السلطة والثروة فيه، فالقوى التي تفشل في التوافق على كابينة وزارية كيف ستفق على تعديلات دستورية؟ والقوى التي أجمعت شارعها وتلَّوَّح بذلك كل مدَّة كيف ستقنع شارعها بتعديلات الحلول الوسط والتعايش المشترك؟ وفي الغالب فإنَّ التعديلات الجذرية المفروضة بالإكراه ستنتج ردود أفعال «جذرية» قد تعصف بمجمل الدستور، فلا بدَّ من تعديلات «ناعمة» تؤسِّس للتوازنات الجديدة بالتدرج عبر تمكين المعارضة السياسية، وتوزيع السلطة واقعاً بين الأغلبية والمعارضة، وهذا ما يبدو تناقضاً في الوهلة الأولى ولكنَّه في الحقيقة مسار تقليدي للديمقراطيات الناشئة.

يمكن لتمكين المعارضة السياسية أن يتم ببضعة قوانين تحدّد آليات إعادة توزيع السلطة بين الأغلبية التي ستحتكر السلطة التنفيذية، وبين المعارضة التي ستحتكر السلطة التشريعية، وهذا ما يبدو من زاوية توزيعاً جديداً للسلطة ورئاستها يمكن أن ينظر له من زاوية أخرى على أنّ الضامن للوضع الدستوري للمعارضة بتمكينها من الرقابة الحقيقية على السلطة التنفيذية التي هي في واقع الوطن العربي والشرق الأوسط كل السلطة. وكما يعني احتكار السلطة التنفيذية استيلاء الأغلبية على رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، والوزارات بكل مفاصلها الرئيسة من الوزراء إلى الدرجات الخاصة، يعني احتكار السلطة التشريعية استيلاء المعارضة على رئاسة البرلمان، ورئاسة اللجان البرلمانية كافة، فضلاً عن جدول أعمال البرلمان، وجدول أعمال اللجان، والهيمنة على عضوية اللجان الرئيسة أو على الأقل الرقابية وصولاً إلى تشكيل حكومة الظل من أجل تمتين المعارضة؛ لكي تكون معارضة قادرة على الوصول للسلطة، وليس مجرد قوى فاشلة في الوصول إلى السلطة، وهو ما قد نجد له بعض الأمثلة المقاربة ولو بدرجة معينة في الديمقراطيات العريقة كمجلس العموم البريطاني والبرلمان الأوروبي، وكثير من برلمانات الدول الأوروبية.

تمثّل هذه الآليات خطوةً انتقاليةً لتأسيس نظام دستوري قائم على أساس ديمقراطية الأغلبية، وتتفادى التعديلات الدستورية المستحيلة بإعادة تعريف الأغلبية والمعارضة بصورة محددة وفق معيار المشاركة في السلطة التنفيذية، فالمعارضة هي كلٌّ من لا يشترك في السلطة التنفيذية بأي درجة من درجاتها، والأغلبية لا حقّ لها بالرقابة على نفسها، وستكون مناصب السلطة التشريعية إغراءً كافياً للمعارضة للتعويض عن الحرمان من السلطة التنفيذية، وتكون بالمقابل مناصب السلطة التنفيذية بكل إغراءاتها ثمناً للتنازل عن السلطة التشريعية، وهذا ما يمكن أن يوفّر توزيعاً عادلاً للسلطة، واستعادةً للتوازن بين القوى السياسية بما يمنع من احتكار السلطة، وانتقالاً تدريجياً نحو ديمقراطية الأغلبية، والخلاص من الديمقراطية التوافقية.